إشكالية عامل الجزم في النحو العربي

م.م. عليّ حسن مزبان

قسم آداب اللغة العربيّة

كليّة اليرموك الجامعة

الملخص

شغلت دراسة الجملة عند النحاة حيّزاً كبيراً، فمنهم مَنْ نهج منهجاً معيارياً اعتمد فيه على استقراء عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها، ثُمّ أخذوا بوضع القواعد القوانين لهذه اللغة كما جاءت فيما درسوه من الشواهد . ومنهم مَنْ حاول الوصول إلى في ما في أعماق نفس المتكلّم، وتفسير النصوص استناداً إلى ذلك، في حين أخذ قومٌ إلى الأخذ بظاهر النصوص للوصول إلى المعنى القريب فيها . ثُمّ انصرفوا ليضعوا القواعد فجمعوا المتماثل من الشواهد ووضعوا له قادة عامّة، وممّا جاءهم مخالفاً لتلك القواعد عدّوه خارجاً على القاعدة شاذّاً، فأخذوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووضعوا له قاعدة، ثُمّ بدؤوا يُعلّلون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون عليها فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مبرّر لكلّ كيفية تكون عليها الكلمة، فكانت نظرية (العامل) وهي مهمّة في النحو العربي، ويُعدّ العامل الحجر الأساس في النحو العربي التي عبّر بها ابن هشام أجمل تعبير مختصر يتعرّفه المتعلّم بقوله: «الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع»[١]. وقسّم النحاة العوامل على نوعين، معنوية، ولفظية، فكانت أدوات الجزم عوامل لفظية .

Abstract

The study of the sentence occupied a large space among the grammarians، for some of them took a standard approach in which they relied on the extrapolation of a number of evidence in the language he wanted to study، and then they took the development of the rules of laws for this language as it came in the evidence they studied. And some of them tried to reach into the depths of the speaker’s soul

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، بلا رقم طبعة، القاهرة، ١٣٥٥هـ: ٣٣ .

- الجزم، لغةً واصطلاحاً :

جاء الجزم لغةً بمعنى القطع، ذكر ابن منظور (ت **٧١١**هـ) « جزمتُ الشيء أجزمه جزماً إذا قطعته، وجزمتُ ما بيني وبينه، أي: قطعته»(١).

أمّا اصطلاحاً فقد سُمّيَ جزماً؛ لأنّ الإعراب يُقطع عنه على رأي الكوفيين والمازني (ت **٢٤٩**هـ) (٢). وبهذا يلتقي مفهوم القطع في اللغة والاصطلاح .

- العامل في الجزم :

اختلف النحاة في العامل، إذْ هو لفظي ومعنوي عند جمهور النحاة، وهو المتكلّم عند ابن جنّي (ت **٣٩٢**هـ-)(٣)، وهو الله - سبحانه وتعالى - عند ابن مضاء القرطبي (ت **٥٩٢**هـ)(٤)، وهو المصادفة العرفية عند الدكتور تمام حسّان(٥).

فمثلاً كلمة (يكتبُ) وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة، فلو قلنا: (لم يكتبْ) جُزِمَ الفعل وكانت علامته السكون، فالعامل فيه الأداة (لم) وهي عامل لفظي على رأي جمهور النحاة، والعامل المتكلّم على رأي ابن جنّي، والله سبحانه وتعالى على رأي ابن مضاء القرطبي .

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، **١٩٥٥**م: مادّة (جزم).

(٢) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط**٢**، بيروت، **١٩٧٣** م**٩٤**.

(٣) ينظر الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد عليّ النجّار، دار الكتب المصرية ، القاهرة، **١٩٥٢**م: **١ / ١٠٩ - ١١٠** .

(٤) ينظر الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط**١**، القاهرة، **١٩٤٧**م :**٨٧ - ٨٨** .

(٥) ينظر اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسّان، ط**١**، القاهرة، **١٩٥٨**م :**٥١ - ٥٢**

- أدوات الجزم عند النحاة:

قسّم النحاة أدوات الجزم على قسمين: أحدهما ما يُجزم بعده فعل واحد، وهي: (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية) ، ويدخل ضمن هذا الجزم بعد الطلب أو جواب الطلب، نحو (ادرسْ تنجحْ) على رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت **١٧٥** هـ)، أبي سعيد السيرافي (ت **٣٦٩** هـ-)، وأبي عليّ الفارسيّ (ت **٣٧٧** هـ-)[١]، وغيرهم .

والآخر: ما يُجزم بعده فعلان ، ويشمل أدوات الشرط الجازمة لفعلين ،وهي (إنْ، إذما، مهما، مَن، ما، متى، أيّانَ، حيثما، أين، أيّ، وكيف (على رأي الكوفيين) .

- رأي النحاة القدماء والمحدثين في جزم الفعل، أو الفعلين في الشرط :

إنَّ النحاة القائلين بالعامل اللفظي أو المعنوي متّفقون على أنَّ (لم) وأخواتها هي التي تجزم الفعل ،وأنّ أدوات الشرط الجازمة هي التي تجزم فعل الشرط، وأمّا جواب فقد اختلفوا فيه، فذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيه حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ،وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبني على الوقف[٢] ..

وعلّل السيرافي، وأبو البركات بن الأنباري (ت **٥٧٧**هـ) الجزم في أسلوب

---

(١) ينظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي عبد الحميد، ط٨، **١٩٦٠**م :**٣٤٥** .

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط **٣**، القاهرة، **١٩٥٥**م: **٢ / ٣١٨** .

الشرط بالتخفيف، والجزم بعد (لم)، و(لا) بالحمل عليه، والجزم بعد (لام الأمر)، و(لا الناهية) بالحمل على فعل الأمر، نحو (اضربْ)، قال السيرافي: «إنْ: أصل الجوازم، وعملت الجزم؛ لأنّه لمّا طال مقتضاها يعني الشرط، والجزاء، اقتضى القياس تخفيفه، والجزم إسقاط ثُمّ حُمِلَ عليها (لم)؛ لأنَّ كلاًّ منهما ينقل الفعل، فـ(إنْ) تنقله إلى الزمن المستقبل، و(لم) إلى الزمن الماضي، وكذلك (لمّا) إلى الزمن الماضي المتّصل بالحاضر، أو (الماضي القريب)، أمّا (لام الأمر)فجزمت؛ لأنَّ أمر المخاطب مثل (اضربْ) موقوف، أي: مبنيّ، فجُعِلَ لفظ المُعرب كلفظ المبنيّ؛ لأنّه مثله في المعنى وحُمِلت عليها - لا - في النهي من حيث كانت ضرّة لها»[1]..

وقال أبو البركات بن الأنباريّ: «وإنّما وجب لحرف الشرط أنْ يعمل الجزم لأنّه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختيرَ له الجزم؛ لأنّه حذف، وتخفيف ...»[2].

وتابع من المحدثين الدكتور أحمد عبد الستار الجواري السيرافي، وأبا البركات بن الأنباري في علّة الجزم بعد (لم، لمّا، ولام الأمر، لا الناهية)[3].

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فتابع السيرافي وأبا البركات بن الأنباري في (لم، ولمّا)[4].

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فقد تابع السيرافي وأبا البركات بن الأنباري في (لم، ولمّا)[5]، وخالفهما في علّة الجزم بعد

(١) حاشية الصبّان على شرح الأشموني، الصبّان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٤ / ٢ .

(٢) أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط١، دمشق، ١٩٥٧م: ٢٢٣ -٢٢٦

(٣) نحو التيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، ط١، بغداد، ١٩٦٢م: ٨٨.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط١، بيروت، ١٩٦٤م: ١٣٤ .

(٥) المصدر السابق: ٣٠٠ .

أدوات الشرط الجازمة، وعنده أنّ الفعل يُجزم في أسلوب الشرط؛ لأنّه لم يدلّ على زمان البتّةَ[١]، أو ليست له دلالته الفعلية التامّة[٢].

ويرى الباحث أنّ المتكلّم هو الذي يعمل – كما قال ابن جنّي – فهو الذي يجزم الفعل . – إذاً – يقطع حركته، أو يقطع حرفاً من آخره، وأرى أنّه يجزم لسببين، أحدهما: الوقف عليه، وهذا يقتصر على قطع الحركة ،ويشمل جميع الألفاظ، والأخر: إرادة التخفيف، أو طلب الخفّة، وتفسير ذلك هو أنّ الفعل عندما يُسبق بأداة من الأدوات التي يُجزم بعدها يطول ويثقل في اللفظ فيُخفّف المتكلّم من طوله وثقله بحذف حركته، أو بحذف النون من الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلّة من الأفعال المعتلّة الآخِر .

وضرب أحد الباحثين المحدثين مثلاً على مسألة الحذف والخفة، بقوله: « ولو افترضنا قولنا: « إنْ تدرسانِ تنجحانِ) على فرض صحّتها، و(إنْ تدرسا تنجحا) لشعرت بالطول والثقل في الجملة الأولى، ولكادَ الناطق يتلعثم بها، ولا يستسيغها الذوق ولا يرضاها، ولأحسستَ بالقصر والخفّة في الجملة الثانية، وهي التي جعلت المتكلّم يحذف النون من آخر الفعلين، وكذلك الأمر في بقية حالات الجزم (يكتبُ): لم يكتبْ، (ويدعو) لم يدعُ، و(يرمي) لم يرمِ، و(يسعى) لم يسعَ.

– الحذف والتخفيف وأثره في الجزم :

العرب حذفت الحركة من مثل (يكتبُ)، وحذفت الحرف الأخير من الأفعال الخمسة والأفعال المعتلّة؛ لأنَّ حذف الحرف من (يكتبُ) وأشباهه يؤدّي إلى الإبهام التامّ، وحذف الحرف من الأفعال الخمسة والافعال المعتلّة لا يؤثّر من قريب أو بعيد في معرفة الفعل

(١) ينظر نحو التيسير :٨٩.

(٢) ينظر وقفات مع النحاة ، الدكتور علّي حسن مزبان، ط١، دار شموع الثقافة – ليبيا، ٢٠٠٨م: ٥٣ .

ومعناه؛ لأنّ النون في الأفعال الخمسة زائدة على البناء الأصلي في تلك الأفعال، ولأنّ (الواو والألف والياء) في الأفعال المعتلّة حركات طويلة تُقصَّر فتُصبح (الواو) ضمّة، و(الياء) كسرة، و(الألف) فتحة، أو إنّها حركات طويلة تُحذف ويُدلّ عليها بحركات قصيرة، هي: (الضمّة، والكسرة، والفتحة) ...

وطريقة التخفيف بالحذف شائعة معروفة تؤيّدها طبائع الأشياء، ومنطق اللغات، ومنها اللغة العربية، وهي التي تشمل حذف الحركات، نحو: لم يكتبْ، وكتبْتُ، وحذف حروف المباني كحذفهم اللام في تصغير (سفرجل)، والقاف أو الدال في جمع التكسير (فرزدق)، وحذف حرف العلّة نحو: (لم يدعُ) ،و (لم يرمِ)، و(لم يسعَ)، ونحو: (ادعُ، وارمِ، واسعَ)، وكحذفهم النون من المضاف، نحو :(معلّمو المدرسةِ)، ومن الأفعال الخمسة عند نصبها أو جزمها، أو توكيدها، نحو: (لن يدرسا)، (لم ينجحا)، و(ليكتبُنَّ)، وحذف حرف أو أكثر من بعض المناديات، نحو: يا فاطمُ، ويا منص، فاطمة، ومنصور، وكحذف حروف المعاني كحذف حرف الجرّ، نحو: (عجبتُ أنّكَ قائمٌ)، وحذف الأسماء، نحو: (عليلٌ) لمن قال: كيفَ أنتَ، وحذف الجمل، كقوله تعالى: «اذهبْ بكتابي هذا فألقهِ إليهم ثُمَّ تولَّ عنهم فانظرْ ماذا يرجعون قالت يا أيُّها الملأُ إنّي أُلقيَ إليَّ كتابٌ كريم ...»[1].

فهنا حذف عدّة جمل، والتقدير، ذهب الهدهدُ وألقى إليها الكتابُ فلمّا تسلّمته وقرأته قالت ..... .

- وجه التشابه والاختلاف بين آراء القدماء ورأي علّة التخفيف:

إنَّ وجه التشابه والاختلاف بين آراء القدامى وما ذهبنا إليه هو أنّ المازني علّل جواب الشرط وحده بالوقف عليه، وقد جعلته إحدى علّتين في الجزم، إحداهما

(١) سورة النمل: الآيتان (٢٨، ٢٩) .

الوقف، والأخرى التخفيف، العلّة التي علّل بها السيرافي، وأبو البركات بن الأنباري الجزم في أسلوب الشرط، وتوضيح ذلك هو أنّني أخذت من القدامى علّتين وجعلتهما مطّردتين في الجزم كلّه، إحداهما قال بها الأخفش في موضع، والأخرى قال بها السيرافي، وأبو البركات بن الأنباري في موضع آخر ،وأمّا العلاقة بين رأي السيرافي وابن الأنباري ورأي الأستاذين الدكتور الجواري والدكتور المخزومي، فهي أنّ الدكتور الجواري اتّفق معهما في علّة الجزم بعد (ما يُجزم بعد فعل واحد) وقصرها الدكتور المخزومي على (لم، ولمّا)، ثُمَّ اختلفا معهما في علّة الجزم في أسلوب الشرط وقد يقول قائل: إذا كنت تعلّل الجزم بالوقف، والتخفيف من الثقل والطول، فقد يرد عليك عدد من الاعتراضات: الأوّل: الرفع بعد قسم من الأدوات مثل: (هل) و(سوف)، والثاني: مجيء النصب بعد أداة الجزم (لم)، والجزم بعد أداتي النصب (أنْ، ولن) ...، والثالث: عدم الجزم بعد أدوات الشرط غير الجازمة، أو ندرته بعد (لو) و (إذا) في الأقلّ .

الجواب عن الاعتراض الأوّل: هو أنّ تغيير الحركات من حالة إلى أخرى لا يقتصر على (الخفّة) وحدها، فقد يُعزى إلى اختصاص الأدوات، وكثرة دورانها، والحالة النفسية لشعب من الشعوب التي تفرض عليه أنْ يضع هذه الحركة هنا، ويقطعها من هناك .

وأمّا الجواب عن الاعتراض الثاني: أي اختلاف الحركات من حالة واجبة إلى غيرها - قد تكون جائزة - كنصب المجزوم، مثل قراءة أبي جعفر المنصور[١]، «ألم نشرحَ لك صدرك»[٢]، ورفع المجزوم كقول عمرو بن خثارم البجلي :

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جنّي، تحقيق علي النجدي، وعبد الفتاح إسماعيل، ط١، القاهرة ١٩٦٩م :٢/ ٣٦٦ .

(٢) سورة الشرح: الآية (١).

يا أقرعُ بن حابسُ يا أقرعُ
إنّك إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ [1]

وجزم المرفوع، كقول طرفة بن العبد البكري:

أرى العيشَ كنزاً ناقصاً كلَّ ليلةٍ
وما تنقصْ الأيامُ والدهرُ ينفدُ[2]

وغير ذلك فقد يُعزى بصورة عامّة إلى ضرورة الوزن والقافية أو التناسب الموسيقي بين الحركات أنفسها، أو بين الحركات والحروف، أو اشتراك علامة وأخرى في خصائص معيّنة، ولكنّ قسماً من النحاة ذكروا أنّ النصب يعد (لم) والجزم بعد (أنْ ولنْ) لغة [3]. فإنْ كان ذلك حقّاً فإنّه يُفسّر بكون النصب والجزم طريقين من طرق التخفيف يدلّ هذا على اشتراكهما في بعض المظاهر الصرفية كتعاقب الفتح والسكون في (نهر، وبحر)...

وأمّا الجواب عن الاعتراض الثالث، وهو عدم الجزم بعد أدوات الشرط غير الجازمة على الرغم من أنّها تربط الشرط بالجواب فيحدث الطول الذي زعمت أنَّ المتكلّم يجزم من أجله وبسببه، فهو يُؤخذ من طبيعة هذه الأدوات أنفسها، ف- (أمّا) ليست أداة شرط في نظرنا بل هي أداة للتفصيل أو التوكيد، أو الانتقال من معنى إلى آخر، و (لولا، ولوما) يختصّان بالاسم، ولا يدخلان على فعل - إنْ كانا للشرط -، و(إذا، ولو) يكثر بعدهما الماضي، ويقلّ المضارع، والاسم أخفّ من الفعل بصورة عامّة[4].

(١) وينظر شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠ م :٤/ ٣٦ ..

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، بلا تأريخ: ١ / ٣٠، ٢٧٧، ٢٨٥ . وحاشية الخضري، الخضري، ط١، القاهرة، ١٩٤٠ م :٢/ ١١٠ - ١٢٠ .

(٣) همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١ ،دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٥م :٤/ ٥٦ .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي ،ط٢، حيدر آباد، الدكن - الهند،

والماضي أخفّ من المضارع لقلّة حروفه؛ ولهذا يكون ثقل الجملة الشرطية مع هذه الأدوات أقلّ نسبياً من ثقلها مع المضارع، وبهذا يزول السبب الذي يجعل المتكلّم يجزم مع غيرها ولا يجزم معها .

- مناقشة الأبيات المذكورة,بين النحاة:

سبق أنْ تحدّثنا عن البيت الشعري :

يا أقرعُ بنُ حابسُ يا أقرعُ

إنّك إنْ تُصرعْ أخوكَ تُصرعُ

وهنا ورد جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً (تُصرعُ)، وقد خالف القاعدة الأصلية التي وضعها النحاة، وهي الجزم (تُصرعْ) .

فذهب الكوفيون والمبرّد إلى أن الأصل في الجزاء (الجواب) أنْ مقدّماً على (إنْ)، كقولك: «اضربْ إنْ تضربْ» وكان ينبغي أنْ يكون الفعل المضارع في جملة جواب الشرط مرفوعاً ،إلاّ أنّه لمّا أُخِّرَ انجزم بالجوار، والتقدير فيه (إنّك تُصرع إنْ يُصرعْ) ولولا أنّه في نيّة التقديم لما جاز أنْ يكون مرفوعاً «[1]، وهذا يعني أن جملة (يُصرَعُ) في محل جزم جواب الشرط، و(يُصرَعُ أخوكَ تُصرَعُ) هذه الجملة المتكوّنة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر (إنّك). وبهذا يلمح الكوفيون والمبرّد إلى عدّ فعل الشرط وجوابه جملةً واحدة، وجوابه جملة لا جملتين، وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني بقوله: «لم يجعل (تُصرعُ جواباً ولكنّه نوى به التقديم على أنْ يكون خبراً»[2].

ويرى الباحث إنه رأي سديد يتّفق والمعنى؛ لأنّ الخبر هو الجزء الذي يتمّ به المعنى . إضافةً إلى أنه قد يكون من قبيل

١٣٥٩هـ: ١/ ٢٦٩ .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ (٦٢٩ .

(٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ط١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢ م: ٢ /١١٠٣ .ونسبه كذلك إلى جرير بن عبد الله البجلي . وعمرو بن خثارم البجلي.

الضرورة الشعرية، أي (تُصْرَعُ)كان حقّه أنْ يكون (تُصرعْ) لكنّ الوزن اقتضى (الضمّة)[١]

وقد أنكر الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد محقّق (شروح الألفية) الضرورة الشعرية وفاقاً للمحقّق الرضي بدليل وقوعه في إحدى القراءات القرآنية[٢].

وقد فتش الباحث كتاب (شرح الرضي على الكافية) فلم يجد ما ادّعاه الشيخ المحقّق الفاضل .لذا فهو ضرورة شعرية .

- رأي بعض النحاة عامل الجزم ومخالفتهم جمهور النحاة (عرض وتقويم):

على الرغم ممّا وجدناه من ومضات في الرأي عند المازني والسيرافي و أبي البركات ابن الأنباريّ فإنّ ومضاتهم السديدة ظلّت حبيسة مغمورة في أثناء الكتب لم يُلتفت إليها ولم يُؤخَذ بها، أمّا رأي جمهور النحاة أنّ الفعل مجزوم بعامل لفظي - في الغالب - أو معنوي - قليلاً - كما رأينا في بداية البحث، وقسّموا أدوات الجزم إلى قسمين، وشغلوا أنفسهم باختصاص العامل، وضعفه، وقوّته، وتقديمه، والحذف، والتقدير، فذهبوا إلى أنَّ أدوات الشرط مختصّة بالدخول على الأفعال، نحو: (مَنْ يعملْ يجدْ خيراً)، وعلّة ذلك - عندهم - تتعلّق بالمعنى والصناعة ، فما يتعلّق بالمعنى هو أنَّ الشرط علّة وسبب لوجود الجواب، والأسباب لا تكون بالجوامد، وإنّما تكون بالأعراض والأفعال ... [٣]. أي: «إنّ الشرط إنّما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أنْ يُوجد، وأنْ لا يُوجد، والأسماء ثابتة موجودة لا يصحّ تعليق وجود غيرها على وجودها ...»[٤].

(١) ينظر أساليب النحو العربي في ضوء القرآن الكريم، الدكتور عليّ حسن مزبان، ط٣، دار شموع الثقافة، ليبيا، ٢٠١١م: ٣٥٤ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل :٢ /٣٧٥ . (هامش المحقّق) .

(٣) شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بلا تأريخ: ٩ / ٢ .

(٤) النحو بين الأزهر والجامعة، الدكتور محمد

وأمّا ما يتعلّق بالصناعة فلئلاّ يلتبس الفاعل بالمبتدأ؛ ولأنّ بعض النصوص تدلّ على وجود لهجات ترفع المضارع (يُكرمُكَ) في نحو: (إنْ زيدٌ يُكرمُكَ فأكْرمْهُ) ، وهذا يتعارض مع العمل، ولأنّه لا يجوز تقديم المرفوع على رافعه في مثل: إنْ زيدٌ جاءَ فأكرمْهُ[١]. ولهذا فإنْ ورد منصوب بعدها، كقزله تعالى: « فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ﴾[٢]، قُدِر على نيّة التأخير، وإنْ ورد مرفوع، كقوله تعالى: « إذا السماءُ اشقّتْ «[٣]، فللنحاة فيه ثلاثة مذاهب، يُعرب جمهور البصريين (السماء) فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يدلّ عليه المذكور . وجمهور الكوفيين يعربونه فاعلاً مقدّماً، أي: يُعربونه بما عاد إليه من الفعل، ويخصّون هذا في (إنْ) و(إذا)؛ لأنّ (إنْ) أمّ الباب، و(إذا) محمولة عليها، أمّا بقية الأدوات فيتّفقون فيها مع فيها مع جمهور البصريين، ولكنّ الأخفش الأوسط والفرّاء من الكوفيين يُعربون (السماء) مبتدأً، والجملة بعده خبراً له[٤]. والباحث – هنا . يميل إلى رأي الكوفيين في (إنْ) و (إذا)، يميل إلى تعميمه في بقيّة الأدوات؛ لأنّ ما جاء مرفوعاً في مثل «إنْ زيدٌ يُكرمُكَ فأكرمْهُ» قليل جدّاً، والغالب هو الجزم فيه؛ ولأنّ الفعل الذي يلي الاسم في نحو: (إذا سعدٌ أقبل ...) يُغني عمّا يُقدّرونه قبله، لأنّ ما ورد بعد أدوات الشرط من الأسماء كثير جدّاً، جاء ذلك في كتاب الله، وكلام العرب، وكلّ ما في الأمر أنّ الاسم يزداد الاهتمام به فيتقدّم على الفعل، وما ذهب إليه جمهور البصريين، والأخفش والفرّاء يؤدّي إلى التقدير فيخرج الأسلوب عن المألوف من كلام القوم؛ لأنّ جمهور البصريين يُقدّرون فعلاً في الآية الكريمة هو من

عرفة، ط١، مصر، ١٩٣٧م :٩٥ .

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف :٢ / ٣٢٤ .

(٢) سورة الضحى: من الآية (٩) .

(٣) سورة الانشقاق: الآية (١) .

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/٣٢٣ .

تحصيل الحاصل (إذا انشقّتِ السماءُ انشقّتْ)، ولا أدري لِمَ هذا

التقدير غير المُجدي نفعاً في كتاب الله، وتحميل كلام الله سبحانه وتعالى ما لم يقله؛ ولأنّ الأخفش الأوسط والفرّاء يُقدّران فاعلاً للفعل (انشقّتْ) ويكون تقديرهما: (إذا انشقّتِ السماءُ هي)، وقد تخلّصا من تقدير فوقعا في غيره ...

وأدوات الشرط لا بُدّ لها من فعل شرط وجواب أو جزاء، نحو: (إنْ تدرسْ تنجحْ)، فإنْ جاء جواب الشرط محيطاً بالشرط أو مكتنفاً له – كما يقول النحاة – نحو: «أنتَ – إنْ تحترمِ الناسَ – مؤدَّبٌ»، أو متقدّماً عليه، نحو: «أنتّ مؤدَّبٌ إنْ تحترمِ الناس».

فالكوفيون، والمبرّد وأبو زيد الأنصاري (ت **٢١٥**هـ) من البصريين يرون أنّ المتقدّم والمكتنف هما الجواب، وجمهور البصريين يرون أنّ الجواب محذوف وجوباً وأنّ المذكور دليلٌ عليه؛ وذلك لأنّ أدوات الشرط – عندهم – لها صدر الكلام، ولأنّ مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأنّ الشرط سبب في الجزاء؛ ولأنّ الجوازم من العوامل الضعيفة، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخّر عن معموله؛ ولأنّ المتقدّم قد يكون فعلاً مضارعاً غير مجزوم، نحو: (أدرسُ إنْ تدرسْ)، ولو كان هو الجواب لكان مجزوماً ...[١].

ولئنْ كان جمهور البصريين – وحدهم – قد رأوا أنّ الحواب محذوف في حالتي التقدّم والاكتناف السابقتين للعلل التي ذكروها فإنّ النحاة – جميعاً – متّفقون على أنّ له جواب – بناءً على استقرائهم كلام العرب –، وأنّ القسم لا بُدَّ له من جواب أيضاً ، فإذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للمتقدّم منهما، وجواب المتأخّر محذوف، نحو: «إنْ تدرسْ واللهِ تنجحْ» و

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: **٢/ ٣٢٩**. وشرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ط **٣**، مصر ،**١٩٢٥**م :**٢/ ٢٥٣** .

«واللهِ إنْ تدرسْ لتنجحَنَّ»، وإنْ سبقهما ما يحتاج إلى خبر، فالراجح أنّ الجواب للشرط، ويجوز أنْ يكون لأيّ أحد منهما إنْ كان متأخّراً أم متقدّماً، نحو: «زيدٌ إنْ يدرسْ واللهِ ينجحْ، أو لينجحَنَّ».

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الكوفيون، وأبو زيد، والمبرّد هو الصحيح، وأنّه يجوز تقديم الجواب على الشرط أو اكتناف الجواب للشرط، والعلل التي ذكرها جمهور البصريين غير مُقنعة؛ لأنّ الصدارة في الكلام، والرتبة، والسببية ،والنتيجة، تصطدم كلّها بالتقدّم من أجل الاهتمام بالمتقدِّم؛ ولأنّ ضعف العامل وقوّته لا نقول بهما؛ لأنّنا نرى المتكلّم هو الذي يعمل الجزم وغيره، ولأنّ الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط قد ترد غير مقرونة بها – في الاختيار – عند فريق من النحاة، كقوله تعالى: «وإنْ أطعتموهم إنّكم لمشركون»[١]؛ ولأنّ الفاء لا مسوّغ لها ولا فائدة في بداية الكلام بل الفائدة في تركها، ولأنّ الفعل المضارع يُرفع في مثل (ينجحُ زيدٌ إنْ يدرسْ) للابتداء به، وعدم سبقه بما يُطيله أو يُثقله حتّى يُمال به إلى التخفيف[٢].

والواقع أنّ المتكلّم يهتمّ بالجواب فيقدّمه اهتماماً به؛ إغراءً للسامع إنْ كانت النتيجة محُبّبة، نحو: (أنتَ ناجحٌ إنْ درستَ)، أو تحذيراً له إذا كانت النتيجة غير مُحبّبة، نحو: (أنتَ فاشلٌ إنْ أهملتَ)، كما يجوز ذكر المتحدّث عنه (أنتَ)، ولا يُخبر عنه مباشرةً بل يُوضع شرط لحصول الخبر (إنْ درستَ)، ثُمّ يُذكر الخبر (ناجح)، فتُصبح الجملة: (أنتَ – إنْ درستَ – ناجح)، أي: أنّ المتكلّم في هذه الحالة يذكر المتحدَّث عنه، ويتردّد أنْ يذكر خبراً له فيضع له شرطاً في حصول ذلك الخبر ثُمّ يذكره .

(١) ينظر أساليب النحو العربي قي ضوء القرآن الكريم: ٣٥٧ .

(٢) ينظر كتابنا أساليب النحو العربي في شوء القرآن الكريم :٥٩ .

وأمّا ما قرّره النحاة من (حذف جواب الشرط، أو جواب القسم) عند اجتماعهما، وسبق أحدهما الآخر، أو سبقهما بما يحتاج إلى خبر، فالباحث لا يرى رأيهم، والحقيقة ألاّ حذف هناك، وأنّ صور الخبر تختلف باختلاف حال المخاطب، فتارةً تجده مؤمناً بما تقوله فتسوق له الخبر خالياً من التوكيد، نحو: (محمّدٌ ناجحٌ)، وتارةً شاكّاً فتؤكّد له الخبر بمؤكّد واحد، نحو: (إنّ محمّداً ناجحٌ)، ومرّةً تراه مُنكراً له فتؤكّد له الخبر بأكثر من مؤكّد، نحو: (واللهِ إنَّ محمّداً لَناجحٌ)، وكذلك جملة الشرط نسوقها مُجرّدة من التوكيد لمن كان خالي الذهن غير متردّد ولا شاكّ، نحو: (إنْ تدرسْ تنجحْ)، ونسوقها مؤكّدةً بمؤكّد واحد لمن كان شاكّاً: (إنْ تدرسْ – واللهِ – تنجحْ) ونوردها مؤكّدة بأكثر من مؤكّد لمن كان مُنكراً جاحداً بما نخبره به ونقدّم القسم ليشمل الجملة كلّها، نحو: (واللهِ إنْ تدرسْ لتنجحَنَّ)، وهذا يصدق حين عند اجتماع الشرط والقسم وسبقهما بما يحتاج إلى خبر، وعلى هذا فوظيفة القسم هي التأكيد فقط، ووظيفة الشرط هي تعليق شيء بشيء، أنّ هذين الشيئين مترابطان ببعضهما لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، ولا يحذف المتكلّم جواب الشرط استغناءً بجواب القسم؛ لأنّ الحذف والتوكيد متناقضان؛ ولأنّ القسم لا يحتاج إلى جواب – أصلاً – بل يحتاج إلى شيء يقسم عليه؛ لذا نقرّر مطمئنين أنّ الجواب للشرط في الصور التي يحتاج فيها بالقسم – أي أنّه موجود غير محذوف؛ لكنّه يأت مؤكّداً وغير مؤكّد – بحسب الحالة التي يكون عليها المخاطَب .

– رأي في إعراب الفعل المضارع المعتلّ الآخر بعد أدوات الجزم :

يرى النحاة وعليه مضت مناهج الدراسة الثانوية والجامعية أنّ الفعل المضارع المعتلّ الإخِر إذا وقع بعد أدوات الجزم أُعرب بحذف حرف العلّة، مثلاً وفولنا: لم يخشَ الكافرُ ربَهُ، لم: حرف جزم ونفي وقلب (يخشَ) فعل مضارع مجزوم

بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلّة . ونرى إنّ هذا القول غير دقيق؛ لأنّه لو حُذف حرف العلة لماذا جعلوا فتحة على الشين . ونحن نعلم أنّ معنى الجزم القطع، قطع الحركة إذا كان صحيحاً، وقطع الحرف المعتلّ (الواو ،أو الألف، أو الياء)، حال النحاة تعليل هذه المشكلة بأقوال ليست علمية – ما أرى . فقالوا: توضع فتحة للدلالة على أنّ المحذوف ألفاً كما في (لم يخشَ)، وتوضح ضمّة إذا كان المحذوف واواً إذا كان المحذوف واواً كما في (لم يدعُ)، وتوضع كسرة إذا كان المحذوف ياءً كما في (لم يرمِ) ،وقالوا: إنّها علل تعليمية للتقريب على المتعلّم، لكنّ هذا الكلام لا يصمد علمياً عند علماء الأصوات وفي ضوء علم اللغة الحديث، لانّ الفعل (يَدْعو)متكّون من مقطعين الأوّل (مغلق قصير) ص ح ص (يَدْ)، والمقطع الثاني (طويل مفتوح) (ص ح ح) عو . وكما قلنا أنّ الجزم هو القطع، والواو في علم الأصوات تتكوّن من حركتين أي من ضمّتين فقطعت (لم) ضمة وبفيت واحدة فأصبح (لم يدعُ) وليس هناك حذف لحرف العلّة وأنّما هو تقصير للصائت الطويل إلى صائت قصير أو تحويل الضمّة الطويلة إلى ضمّة قصيرة؛ لذلك تبقى على آخر الحرف غير المحذوف، وهكذا مع المضارع المنتهي بياء أو ألف، وهذا هو رأي علماء الأصوات ومنهم أستاذي المرحوم عبدالصبور شاهين.

الخاتمة

بعد مناقشة آراء النحاة في عامل الجزم، نخلص إلى ما يأتي:

١ . إنّ رأي ابن جنّي الذي لم يأخذ به جمهور النحاة الذي يرى أنّ المتكلّم هو العامل – على وجاهته – يجزمه للوقوف عليه، أو طلباً للتخفيف، وبهذا يتساوى المعنى اللغوي والاصطلاحي للجزم .

٢ – إنّ أدوات الشرط غير مختصّة بالأفعال بل هي مشتركة بينها وبين

الأسماء، وأنّ غير الجازم منها لا يتحقّق معه الثقل فلا يجزم بعده .

٣. (أمّا) ليست أداة شرط، وأنّ المتقدّم في نحو: (أتَ ناجحٌ إنْ درستَ)، أو المكتنف نحو: (أنتَ إنْ درستَ ناجح) هو الجواب كما قال الكوفيون والمبرّد، وأبو زيد، وأنّ القسم لا جواب له على أيّة حال .

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

١ - أساليب النحو العربي في ضوء القرآن الكريم (دراسة دلالية نحوية)، الدكتور عليّ حسن مزبان، ط٣، دار شموع الثقافة - ليبيا، ٢٠١١م ز

٢ - أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباريّ، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط١، دمشق، ١٩٥٧م .

٣ - الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، ط٢، حيدر آباد - الدكن، ١٣٥٩ه- .

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباريّ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، القاهرة، ١٩٥٥م .

٥ - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط٢، ١٩٧٣م .

٦ - حاشية الخضري، محمد الخضري، ط١، القاهرة، ١٩٤٠م .

٧ - حاشية الصبّان، الصبّان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تأريخ.

٨ - الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد عليّ النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م .

٩ - الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبيّ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط١، القاهرة، ١٩٤٧م .

١٠ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠ م .

١١ - شرح التصريح على التوضيح،

الشيخ خالد الأزهريّ، ط٣، القاهرة، ١٩٢٥م

١٢- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٨، القاهرة، ١٩٦٠ م .

١٣ - شرح المفصّل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بلا تأريخ .

١٤ - في النحو العربيّ (نقد وتوجيه)، الدكتور مهدي المخزومي، ط١، بيروت، ١٩٦٤ م .

١٥.كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ط١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م .

١٦- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م .

١٧ - اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمّام حسّان، ط١، القاهرة، ١٩٥٨م .

١٨ - المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، تحقيق عليّ النجدي، وعبد الفتّاح إسماعيل، القاهرة، ١٩٦٩ م .

١٩ - مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، بلا تأريخ .

٢٠ - مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمّام حسّان، ط١، القاهرة، ١٩٥٥ م .

٢١ - منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٨، مصر، ١٩٦٠ م .

٢٢ - النحو بين الأزهر والجامعة، محمد عرفة، ط ١، مصر، ١٩٣٧م .

٢٣ - نحو التيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، ط١، بغداد، ١٩٦٢م .

٢٤ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٥م .

٢٥ - وقفات مع النحاة، الدكتور عليّ حسن مزبان، ط١، دار شموع الثقافة، ليبيا، ٢٠٠٨م .